

الدور التاريخي للجودية في دارفور والقلد في شرق السودان في فض النزاعات

أستاذ التاريخ المشارك - جامعة السودان المفتوحة

دأحمد سمي جدو محمد النور

مستخلص:

يلقى هذا البحث الضوء على دور الجودية في دارفور، والقلد في شرق السودان، باعتبارها مؤسسات اجتماعية منوط بها فض النزاعات التي تنشأ من وقت لآخر، بين الأفراد والكيانات الاجتماعية المختلفة وهي كذلك من آليات تسوية الخلافات، واحتواء النزاعات في مهدما عن طريق تطبيق العرف الأهلي، الذي يحظى بتقدير واحترام من كل أفراد مجتمع الدراسة لأنه يشكل مخزوناً معرفياً، وتراثاً إنسانياً يتم استدعاؤه عندما تحدث النزاعات والصراعات بين القبائل المختلفة وبين المزارعين والرعاة في ما يركز البحث على الحلول التي ظلت تقدمها مؤسسات الجودية والقلد، اللتان أسهمتتا في رتق النسيج الاجتماعي، ورسختا مفهوم التعايش السلمي والقبول بالآخر في أجزاء كثيرة من السودان .

Abstract:

This research throws light on the role of the Judiyya in Darfur and Galad in eastern Sudan, which was considered as asocial institutions that participate in resolving conflicts that happened between individuals and different tribes from time to time. It was also considered as an effective tool that resolve the conflicts through implementing the traditional clues that found great respect from the individuals and the community. The research concentrates on the solutions introduced by the traditional institutions which was known as Judiyya and Galad , that contribute in strengthening the social chain, and the concept of peaceful surviving plus the acceptance of others in various parts of the Sudan .

المقدمة :

لقد ظلت الادارات الأهلية في السودان ولفترات طويلة تحكم المجتمعات التي تخضع لسلطتها المباشرة من القبائل المختلفة، وفقاً لقيم ومبادئ وأعراف مجتمعية محلية، أسهمت إلى حد كبير في تنظيم الحياة الاجتماعية بين تلك الكيانات، وأسست لعلاقات مجتمعية متجذرة وراسخة ، شددت كل القبائل في دارفور وشرق السودان إلى بعضها البعض ، بحيث تحقق التوافق والانسجام بين كل المكونات الإثنية والعرقية ، عبر آليات وأعراف وعادات وتقاليده متوارثة عن الأسلاف والأجداد، وحفظتها الذاكرة الشعبية كل هذه المدة الطويلة .حتي أصبحت قوانين عرفية يتحاكم اليها الناس عند حدوث المشاكل والنزاعات بين الأطراف المتحاربة . ففي دارفور مثلاً هناك ثلاثة مؤسسات أهلية لا يمكن اغفالها أو تجاهلها عند الحديث عن العرف الأهلي أو الموروث الشعبي، وهي الدار أو الحاكم، والعرف، والادارة الأهلية . وذلك لما لها من دور قوي في ضبط سلوك الأفراد ذوي العلاقة بتلك المؤسسات، من خلال تطبيق القوانين العرفية المستمدة من العادات والتقاليد السائدة في مجتمع دارفور وشرق السودان ، والتي تحظى بقبول واسع من كل الأطراف ، باعتبارها الشرائع والقوانين المنظمة لكل مناحي الحياة ، داخل القبيلة الواحدة ، وفي علاقاتها مع

القبائل الأخرى التي تشاركها السكن في الدار أو الحاكرة أو تجاورها، والتي أسهمت في تحقيق السلام الاجتماعي وديمومته، ووظفت تلك القوانين والأعراف في حل الكثير من المشاكل، وفض النزاعات التي ظلت تحدث من وقت لآخر، بل واحتوائها في مهدها قبل أن تتطور وتستفحل وتستعصي علي الحل. ومن تلك الآليات والقوانين العرفية الجودية كآلية معمول بها في دارفور، والقلد كآلية معمول بها في شرق السودان.

أهداف البحث:

يسعي هذا البحث إلي تحقيق الأهداف الآتية:

1. تعريف الجودية وابرار دورها التاريخي في حل الصراعات والنزاعات التي ظلت تحدث بين الأفراد والقبائل في دارفور .
2. تعريف القلد وبيان قوة تأثيره علي مجتمع البجة بشرق السودان، وكيف أنه قد أسهم في وقف الكثير من المواجهات بين المكونات الاجتماعية لشرق السودان.
3. الوقوف علي طبيعة الصراع بين مكونات المجتمع في كل من دارفور وشرق السودان .
4. تسليط الضوء علي دور الوسطاء من الحكماء وأصحاب الرأي والخبرة والتجربة، في احتواء الصراعات والنزاعات الأهلية، التي كانت سبباً في تعطيل برامج التنمية، وحدث الانفلات الأمني الذي انتظم دارفور وشرق السودان في فترات سابقة .
5. الوقوف علي أسباب فشل الجوديات والمؤتمرات القبلية التي انعقدت في الآونة الأخيرة، وبإشراف من الدولة وأجهزتها الأمنية والشرطية، وقواتها المسلحة المنوط بها وقف العدائيات واطهار هيبة الدولة .

أهمية البحث :

تبدو أهمية البحث في أنه يسلط الضوء علي بعض آليات فض النزاعات في السودان، المسندة بالأعراف والتقاليد المجتمعية المعمول بها في كل من دارفور وشرق السودان. وتزداد أهمية البحث في أنه يستعرض دور مؤسسة الأجاويد التاريخي في فض النزاعات واحتواء الصراعات، التي ظلت تحدث في أجزاء من دارفور وشرق السودان، وبيان ما تتوصل إليه من حلول أسهمت في خلق حالة من التعايش السلمي والقبول بالآخر، من خلال المؤتمرات القبلية الكثيرة التي عقدت في فترات متباعدة بشرق السودان ودارفور. وتظهر أهمية هذا البحث في أنه يستعرض الأسباب التي كانت وراء النزاعات والصراعات التي ظلت تحدث من وقت لآخر في أجزاء متفرقة من السودان، والتي مردها إلي أن بعض القبائل قد اتخذت من الحدود المشتركة بين دارفور ودولة تشاد وطناً لها، فظلت تؤثر وتتأثر بما يجري من أحداث سياسية في البلدين. الأمر الذي أثر في البناء الاجتماعي والتركيبية السكانية، بحيث أصبح السودان وطناً مشتركاً لعبت فيه الروابط الاجتماعية الدور الحاسم في عملية النسيج

الاجتماعي ، بحيث أصبحت دارفور عرضة وبشكل مستمر للتنوع العرقي والاثني واللغوي ، ومنطقة تداخل سكاني ، مصدره الجارة تشاد ، بحيث أسهمت هذه السمة في بروز النزاعات والصراعات حول المراعي وموارد المياه ، والحدود الادارية الداخلة في سيادة ونفوذ القبائل صاحبة الأرض ، التي أصبحت ملاذاً لتلك القبائل النازحة من تشاد ، بسبب الحروب الأهلية من جراء الصراع التشادي التشادي ، والصراع الليبي التشادي ، الذي كان سبباً في بروز ظاهرة النهب المسلح ، التي أدت إلي تعطيل مشاريع التنمية في دارفور والإخلال بالأمن والاستقرار ، وأضرت بالأنشطة التجارية بين المدن والأرياف . ووفرت المناخ الملائم لحدوث الصراعات والنزاعات التي تمت بالفعل ، بحيث تطلب الأمر تدخل الأجوايد والحكماء لاحتوائها في مهدها ، قبل أن تتطور الي حروب أهلية مدمرة تقضي علي الأخضر واليابس ، وتحدث شروخاً في النسيج الاجتماعي يصعب رتقها .

منهج البحث :

إن المنهج المتبع في كتابة هذا البحث هو المنهج الوصفي التحليلي المستند الي المصادر الوثائقية ، والمتبع عادة في تحليل الدراسات المتداخلة ، بهدف إثراء مادة البحث وموضوعه .

مفهوم الجودية :

الجودية مصطلح سوداني قديم يعني بتسوية وحل الخلافات التي تحدث بين أفراد المجتمع ، دون اللجوء الي المحاكم المنتشرة بالبلاد ⁽¹⁾ كما وتعني الجودية الأجوايد وهم الجماعة التي تلعب دور الوساطة بين المتخاصمين لحل خلافاتهم بالحسني والتراضي ، مستنديين في ذلك إلي الأعراف والعادات والتقاليد الموروثة في المجتمع المعين . لذلك احتلت الجودية مكانة تاريخية مرموقة في مجتمع دارفور وشرق السودان ، وأحيطت بهالة من القدسية والاحترام والتقدير ، اذ لا يخرج عن قرارات الجودية إلا من تمرد علي العرف الاجتماعي السائد ، وفي هذه الحالة يطلق علي هذا الشخص لفظ (كسار الخواطر) ، لاعتقادهم بأن من يكسر بخاطر الأجواد ، ويرفض الحلول أو القرارات التي تصدر عن مؤسسة الأجوايد فحتماً يصاب بضرر جسيم ، وفي وقت قريب ، سواء كان ذلك في نفسه أو أسرته أو أبنائه أو ماله . ولذلك يحاط الفرد الذي يخرج عن اجماع الأجوايد بضغوط اجتماعية قاسية وحرب نفسية ضاغطة ، فسرعان ما تعيده الي جادة الطريق ، فيخضع الي طاعة الأعراف والتقاليد المعمول بها في مجتمعه . اذا عرفنا بأن القبيلة هي محور الحياة الاجتماعية عند العرب في العصر الجاهلي ، باعتبارها الوعاء الجامع الذي يضم في داخله كل أفراد القبيلة المنتمية لأصل واحد مشترك ، مما يقوي فيهم رابطة العصبية القبلية

، التي تشد العشائر والبطون والأفخاذ المكونة للقبيلة الأم الي بعضها البعض ⁽²⁾ وفي ظل هذه الرابطة يمكن تعريف القبيلة أو النظام القبلي بأنه نسق من التنظيم يتألف من جماعات محلية ، تمثل العشائر والبدنات وخشوم البيوت ، وتقطن اقليماً واحداً ، وتسود بين بطونها المكونة لكيانها الاجتماعي ثقافة مشتركة ، ولغة واحدة ، واحساس قوي بالتضامن والوحدة ⁽³⁾.

في حين يري آخرون بأن القبيلة عبارة عن كائن اجتماعي مستقل ، له نظمه وتقاليده ومفاهيمه وتصوراتهِ ، التي من خلالها يستطيع أن يطبع بها جميع أفرادهِ بأفكار وعادات وتقاليده موحدة ، لاعتقاد أفراد القبيلة بأنهم منحدرين من أسرة واحدة ، تناسلت من أب واحد، فتنموا لديهم العصبية الناتجة من فكرة القرابة وصلة النسب ⁽⁴⁾. تلك القبيلة التي تلقي علي عاتق أفراد الكيان القبلي مسؤولية مشتركة كأن تحملهم واجب الدفاع عن أرضهم وعرضهم ، وهذا ما يفسر لنا رفض بعض القبائل لأي محاولة اختراق أو تذويب لكيانها ، أو المساس بحقوقها المرتبطة بالأرض التي تعيش عليها ، لما في ذلك من تهديد مباشر لوجودهم ككيان قبلي مستقل ، والاضرار بمصالحهم المرتبطة بوجودهم المادي علي تلك الرقعة من الأرض ، التي يجب أن تتم حمايتها بالأعراف والتقاليد السائدة داخل كيانهم ، والتي تمثل في نظرهم دستور القبيلة الذي يجب علي جميع الأفراد الخاضعين لسيطرة القبيلة حمايته وحفظه ، مما يجعل لتلك العادات والتقاليد وغيرها من السنن الاجتماعية أهمية قصوي باعتبارها من أهم أساليب الضبط الاجتماعي التي ليس من السهل الخروج عليها ⁽⁵⁾. باعتبارها موروثات مجتمعية يرثها الخلف عن السلف ، لما لها من صفة الزامية ضابطة وأمرة ، لا يمكن التمرد عليها ، لأنها تمارس ضغطاً نفسياً واجتماعياً علي الفرد ، فتخضعه لقوة تأثيرها الذي يحتم علي جميع أفراد المجتمع ضرورة السير في ركاب العرف القبلي ، والقبول بنتائجه ، ومن يحاول الخروج علي ذلك يقابل من الجماعة بقوة تتناسب وقوة العصبية الكامنة في ضمير تلك الجماعة ⁽⁶⁾. واستناداً علي ما تقدم فان أهالي دارفور وشرق السودان مازالوا يتحاكمون لأعرافهم وموروثاتهم الشعبية ، التي هي في الواقع عبارة عن مجموعة من القوانين العرفية السائدة في مجتمعاتهم ، مما يشير بوضوح الي سيادة روح البداوة فيهم من خلال تمسكهم بها والاحتكام اليها . وعليه فيجب ألا يتبادر الي الأذهان بأنها قوانين مكتوبة ، ولكنها مستمدة من العادات والتقاليد والأعراف الموروثة عن مجتمعهم القبلي القديم . فالأجاويد أو القضاة هم المسؤولون عن تنفيذ الأحكام العرفية ، لأنهم في الواقع هم رؤساء العشائر والبطون وزعماء القبائل التي يتكون منها

مجتمع دارفور وشرق السودان ، إذ لا يحتاج تطبيق هذا النوع من القوانين العرفية علي أفرادهم الي دراسة أو تخصص في جانب معين ، وإنما يحتاج فقط إلي المام ومعرفة ودراية بالعبادات والتقاليد السائدة في المجتمعات القبلية الريفية.ومن السمات المميزة للقانون العرفي، اهتمامه بضبط حركة المجتمع.(7) بهدف دفع الأضرار وجلب المصالح والمنافع لكل أفراد المجتمع ، مع مراعاة أن هذا القانون العرفي لا يهتم بالدافع الذي أدى الي ارتكاب الجريمة ، وإنما يهتم بالجريمة في حد ذاتها كجناية غير منضبطة ، وما تلحقه من ضرر بالمجني عليه . إذ أن من ضمن اهتمامات القانون العرفي الاهتمام بالتعويض أكثر من اهتمامه بتوقيع العقوبة ، كما يولي اهتماماً كبيراً بأداء القسم الذي هو حلف اليمين ، لوجود اعتقاد راسخ وسط مجتمعات دارفور ، ومجتمع شرق السودان، والمجتمع البدوي عموماً بقوة التأثير النفسي الذي يضمن للقسم فعاليته، بل ويعتبر رفض المتهم لأداء القسم اعترافاً ضمناً بارتكابه الجريمة .

الأجاويد :

ومن المؤسسات التي يتحاكم اليها أفراد المجتمع في كل من دارفور، مؤسسة الأجاويد ، وهم شريحة مميزة ومنتقاة من أفراد المجتمع ، من الذين اشتهروا بالحكمة والخبرة وكمال التجربة في احتواء المشاكل التي تنشأ بين أفراد القبيلة المعنية ، أو تلك التي تنشأ بين قبيلة وأخرى ، من القبائل المجاورة .(8) فهؤلاء الأجاويد والحكماء هم الذين يطبقون العرف للفصل بين المتخاصمين من أفراد القبيلة أو من خارجها .وهم كذلك من يشاركون بقدراتهم الذاتية في مؤتمرات الصلح القبلي ، ذات الصلة بأطراف النزاع أو الصراع المراد احتواؤه، فغالباً ما يتوصل أولئك الأجاويد إلي حلول مرضية ودائمة وغير قابلة للاختراق. ومن القضايا التي يتم تداولها بواسطة الأجاويد أو الجودية ، والتي تدخل في دائرة اختصاصهم مباشرة ، هي قضايا القتل وما يتصل بها من ديّات .(9) وقضايا النزاعات التي تنشأ من وقت لآخر بين القبيلة والقبائل الأخرى حول موارد المياه ، ومواطن العشب والكلاء، ومشاكل الحدود الادارية الفاصلة بين القبيلة وجيرانها ، وحدود جنائن الهشاب ، والحدود بين المزارع التي تعرف في دارفور بالتقرر.(10) وان انحصر دور هؤلاء في هذا النوع من المشاكل في اطار دور الوسيط بين الأطراف المتنازعة والحكومة، وخاصة فيما يتعلق بالحدود الادارية الفاصلة بين القبائل والمجموعات القبلية المتصارعة . وهنا تبدو مهمة الأجاويد وكأنها مسؤولة فقط من تقريب وجهات النظر ، وزرع بذور الثقة بين الأطراف المتحاربة ، باعتبار أن الحل الرسمي وبدخل مباشر من الدولة قد لا يعطيوزناً للمشاكل ذات الطابع العرقي والاثني ، وانمايهتم بالقضايا والمشاكل

ذات الصلة بالأرض ، باعتبارها أساس الاقتصاد وعماد الأمن الاجتماعي لكل الأطراف المتنازعة ، ولارتباطها وبشكل مباشر بالأنشطة الحياتية الأخرى التي يزاولونها من رعي وزراعة وتجارة .⁽¹¹⁾ وذلك لأن الانسان لا تصدر عنه أفعاله إلا باعتبارها فرداً في ذاته ، أعضواً في أسرهِ ، أو مواطناً في دولة . الأمر الذي يجعله ملزماً بطبيعة الحال باحترام ما تمليه عليه القوانين العرفية والنظم الاجتماعية الضابطة لسلوك الأفراد في المجتمع المعني . وعادة ما تعقد جلسات الأجاويد في ظلال الأشجار الوارفة ، أو رمال الوديان ، أو الروايب المعدة لمثل هذه المناسبات . هذا بالإضافة إلي أن مؤسسة الجودية في دارفور ، قد أصبحت تساهم بشكل كبير في احتواء الكثير من الخلافات والصراعات في مهدها ، وتمنع تطورها ، لذلك وجدت الحكومات السودانية ضالتها في توظيف هذه المؤسسات المجتمعية لمعالجة الكثير من القضايا بعيداً عن المحاكم وتعقيداتها ، والمراحل التي تمر بها ابتداءً من البلاغات الأولية ومرحلة التحري ، ومرحلة المثول أمام القاضي ، مروراً بعدد الجلسات التي تنعقد للفصل في قضية واحدة من القضايا ، والتي قد تأخذ فترات طويلة تتراوح بين خمسة سنوات الي سبعة سنوات أحياناً ، لذلك بدأت الحكومة في تشجيع مثل هذه الجوديات ، وافساح المجال لها ، لتؤدي دورها في حلحلة الكثير من الخلافات والصراعات في مهدها . خاصة وقد درجت بعض المحاكم إلي إعادة بعض القضايا ليتم حلها عن طريق الجودية. باعتبار أن الحلول التي تصدر عن الأجاويد غالباً ما تكون مقبولة من قبل كل الأطراف.⁽¹²⁾

القلد:

وهناك آلية أخرى لفض النزاعات عند قبائل شرق السودان وتعرف « بالقلد » وفكرة القلد تتمثل في أنه عبارة عن قسم يتم أدائه أو حلف اليمين بين شخصين أو قبيلتين ، بحيث يقسم أحد الأطراف بعدم الاعتداء علي الطرف الثاني ، وأنه ملتزم بالقلد وما يفرضه من قرارات . وإذا اتضح وأن حاول أحد الأشخاص الافلات من القلد أو عدم الالتزام به ، فعلي الذي قام بالتوقيع علي القلد احضاره للشرطة ، وغالباً ما يلجأ الي القلد عند ارتكاب الجرائم مثل القتل العمد والأذى الجسيم ، والجرائم المتعلقة بالنزاعات حول الأراضي . ومن أشهر قبائل البجة في فض النزاعات هم الأتمن، فرع (العبد رحمانات) ، لما عرف عنهم من الفصاحة والبلاغة عند التحدث بالغة البجاوية . وذلك لأنهم يضربون الأمثال لإيصال الأفكار والمعاني التي تساعد في الوصول الي حلول عملية ، لإنهاء النزاع وتقريب وجهات النظر بين الأطراف المتنازعة ، وزرع بذور الثقة بينهم ، الأمر الذي يجعل بقية قبائل البجة حريصة علي حضور مجالس

القلد ، لسماع بلاغتهم ، وخير دليل علي ذلك ، النزاع الذي حدث بين الأشراف والكميلا ، والذي كان في غاية من الضراوة ، بحيث قضي علي الأخضر واليابس ، لدرجة أن تدخلت الكثير من القبائل لوقف القتال ، وأجراء الصلح بينهم ، إلا أن قبيلة الكميلا دائماً ما ترفض الصلح . فقام أحد حكماء الأتمن وطلب من جميع الحاضرين الصلاة علي النبي ما عدا الكميلا ، الأمر الذي أغضب شيخهم فقال ولماذا الكميلا ؟ فأجابه شيخ الأتمن بأن الكميلا ليسوا حريصون علي الصلاة علي النبي ، بقدر حرصهم الشديد علي قتال أحفاده وأصحابه ، وعندما فهم شيخ الكميلا ما يرمي اليه شيخ الأتمن ، بادر من جانبه وقال لقد قبلنا الصلح وأمر بوقف القتال فوراً .⁽¹³⁾ عملاً بقانون القلد وتطبيقه علي واقعهم بغرض تحقيق السلام ، وحقن الدماء ورتق النسيج الاجتماعي . ومن أهم القبائل المكونة للبجة الهدندوة والأمرار ، والبنّي عامر والعبادة ، والبشاريين والجعفرية والحباب وغيرهم .⁽¹⁴⁾ وبالتالي فإن القلد نوع من العرف الأهلي المستخدم في فض النزاعات بشرق السودان ، وسط قبائل البجة بتقسيماتها المختلفة ، والقلد منتشر في شرق السودان ، في حين أن الجودية منتشرة في دارفور ، مما يشير إلي أن القلد والجودية وجهان لعملة واحدة ، وإن اختلفت الجغرافيا وتباعدت المسافات .⁽¹⁵⁾ ومن دواعي اللجوء الي تحكيم هذا القانون العرفي عند قبائل البجة في شرق السودان هو أن انسان شرق السودان والبجاوي علي وجه الخصوص ، قد اشتهر بميله الفطري للتسلح بالأسلحة التقليدية ، مثل السيف والسكين ، والشوتال والدرقة والعصي بأنواعها المختلفة ، بالإضافة الي الحراب أو (القدب) ، وهي عبارة عن فأس خفيفة الوزن ، ومرد ذلك الي نمط حياة البجاوي في الطبيعة القاسية في المناطق القاحلة ، الأمر الذي يجعله يميل الي الحذر الدائم والاستعداد الدائم للدفاع عن نفسه وممتلكاته وحيواناته ، لحمايتها من اللصوص والحيوانات المفترسة والزواحف . ويتصف البجاوي بالقدرة الفائقة علي استخدام جميع أنواع الأسلحة التقليدية بمهارة عالية وسرعة فائقة .⁽¹⁶⁾ والجدير بالذكر أن البجة يعتبرون السلاح مكملاً للرجولة ، ولذلك ينشأ أطفالهم منذ نعومة أظفارهم علي تعلم مهارة المبارزة ، وطريقة صرف الأسلحة ، تحسباً لاغتنام الفرصة المواتية لإلحاق الأذى بالعدو . كما يستخدمون هذه الأسلحة في أداء الرقصات الشعبية بالسيف والدرقة . ولديهم « الشوتال » وهو نوع من الخناجر يرتديه الأعيان وعلية القوم والفرسان ، ويسمي « هباب » والشوتال يستخدم عادة في الغناء التراثي عند البجة ، وقد بدأت صناعة الشوتال في مدينة كسلا ، بواسطة حسن محمد أحمد المشهور بأبي كراع منذ العام 1940م مع ارهاصات الحرب العالمية الثانية . وقد كان

يتسلح به العساكر الزاهبون لمحاربة الطليان علي الحدود الإتريرية ، والشوتال مرتفع السعر مقارنة بالأسلحة البيضاء الأخرى ، والشوتال هو سلاح متوارث عند البجة كابرأ عن كابر ، ويوضع بداخل الكمر .⁽¹⁷⁾ وعليه فإن مجتمعاً بهذه المواصفات، ودائم الحذر والاستعداد للدفاع عن النفس والأرض والعرض وسائر الممتلكات ، متوقع منه حدوث المشاجرات والمنازعات التي قد تؤدي أحياناً الي ارتكاب جريمة القتل، أو الحاق الأذى الجسيم بالطرف الآخر، لذلك يلجأون الي القلد الذي هو نوع من العرف الأهلي- كما قدمنا - لتجاوز الكثير من المشاكل التي من شأنها الحاق الضرر بالسكان ، وقيام حروب أهلية مدمرة . وذلك بعقد المجالس بغرض التوصل الي حلول مقبولة ودائمة لإنهاء الصراعات والنزاعات القائمة ،أو التي سوف تحدث في المستقبل . ويمر القلد بمراحل متعددة وحلقات متصلة ، اذ يبدأ بلجنة الوسطاء التي تسمى (جوار) ومعهم الشهود علي الصلح المتوقع التوصل اليه ، بواسطة أصحاب الكفاءة والخبرة والدراية في فض النزاعات ، وعقد المصالحات بين الأطراف المتنازعة . خاصة وأن الذي لا يقبل بما توصل اليه الحكماء من قرارات وأحكام ، تفرض عليه عقوبات اجتماعية واقتصادية صارمة. ومرحلة القلد عند البجة تعرف بمرحلة وقف العدائيات أولاً، وذلك بأخذ العهود والمواثيق من كل الأطراف المتنازعة كلاً علي حده ، لمعرفة ما اذا كانت الأطراف المتحاربة قد قبلت بهؤلاء الوسطاء أم لا ؟ فاذا حدث وأن ظهر شخص غير مرغوب فيه للطرفين ، يسحب فوراً من لجنة الوسطاء ، نزولاً عند رغبة الأطراف المتنازعة ، لضمان سير عملية الصلح الي غايتها ، دون أي عراقيل أو مشاكل . وعادة ما يحدد القلد بمدة زمنية معينة والطرف الذي لا يلتزم بالقلد ينبذ من قبل المجتمع ، ثم يلي ذلك المراحل المتممة للصلح .⁽¹⁸⁾ وللمرأة دور مقدر في ضبط سلوك المجتمع البجاوي ، لما تتمتع به من مكانة مرموقة وعظيمة في مجتمعها، خاصة وأنها لا تحلب اللبن ، لأن ذلك يمثل عيباً في عرفهم وعاداتهم وتقاليدهم ، باعتبار أن تلك المهام هي من صميم أعمال الرجال ، بل واذا حلب الرجل البهيمة فلا يشرب من لبنها ، إلا بعد أن يتذوقه انسان آخر ، ولا يأكل الرجل مع زوجته أو أمها ، كما أن البجاوي لا يرد علي المرأة إذا أساءت إليه أو اهانتة .⁽¹⁹⁾ ومن عادات البجة إذا تقابلت قبيلتان في الحرب ، ولا يوجد من يوقف هذه الحرب ، فتقوم إحدى النساء وتكشف رأسها وتسير بين الفرقاء ، وعلي الفور يدخل كل محارب سيفه في غمده ، وتتفرق الجموع ، وتضع الحرب أوزارها ، احتراماً للمرأة البجاوية بالنزول عند رغبتها . بل واذا جاءت قبيلة أخرى للمساهمة في وقف الحرب فإن المحاربين من الطرفين يتركون القتال ، ويتفرغون للقيام بواجب الضيافة للقبيلة التي جاءت لوقف الحرب وفض النزاع القائم .⁽²⁰⁾

المردود الايجابي للجودية والقلد:

1. سرعة التوصل إلى حلول عملية للخلاف الذي ينشأ بين الأطراف المعنية ، قبل أن يتطور إلى حوب أهلية دامية ومدمرة .
2. قبول الخصوم بالأحكام التي تصدر عن مؤسسة الجودية والقلد باعتبارهما من الأعراف والتقاليد المتوارثة في كل من دارفور وشرق السودان ، والتي من شأنها ضبط سلوك الأفراد بإخضاعهم لسلطة العرف الأهلي في أي مكان وزمان .
3. الاحترام المتبادل بين الأجوايد الذين هم رموز المجتمع ، والأعيان من الشيوخ والنظار والعمد والملوك والسلاطين ، ورجال الدين من حكماء المجتمع ، وأصحاب الرأي والخبرة في معالجة الخلافات التي تنشأ بين الأفراد ، والقبائل في دارفور وشرق السودان .
4. مساهمة مؤسسة الجودية والقلد في حل بعض المشاكل، واحتواء بعض الصراعات والنزاعات في مهدها ، وإدارة المؤتمرات القبلية بالشكل الذي يسهم في تقليل نفقات الدولة علي المحاكم المنتشرة في دارفور وشرق السودان .
5. إن الحلول التي يتم التوصل اليها من خلال مؤسسات الأجوايد والقلد غالباً ما تكون حلولاً نهائية ودائمة، لأنها نابعة من أعراف وتقاليد المجتمع ، ومسنودة بالقوانين العرفية التي يخضع لها كل أفراد المجتمع دونما استثناء .

الشواهد والأدلة:

لقد ظلت الصراعات القبلية في دارفور ومنذ العام 1934م، تحل بالجوديات التي تتوصل الي حلول بسيطة وغير معقدة ومقبولة في الغالب بين الأطراف المتحاربة ، لاعتمادها على العادات والتقاليد والأعراف المعترف بها في مجتمع دارفور، والتي تعرف بالجودية . والدليل على ذلك هو نجاح العديد من الآليات أو الجوديات في فض النزاعات التي ظلت تنشط في الاقليم من وقت لآخر. مما كان سبباً في ايجاد ثقافة القبول بالآخر واحترام رأى الجماعة (الأجوايد)،الذين غالباً ما كانت تتم دعوتهم من خارج الاقليم، من الزعامات الأهلية والقبلية، من النظار والعمد والمشايخ والسلاطين والملوك، الذين يشار اليهم بالبنان، من قبائل الكبابيش والحرر والمسيرية، والمجانين والكواهلة، والميدوب والزغاوة والشكرية وغيرهم، وذلك للمساهمة في احتواء الصراع أو النزاع في مهده قبل أن يستفحل أمره .

الانتكاسة وتجدد النزاع في دارفور :

ولكن نسبة لتطور شكل الصراعات والنزاعات، وتداخل الأسباب والدوافع التي أدت الى حدوثها، فقد تعقدت تبعاً لذلك آليات الحل، بحيث تحول النزاع الى أزمة حقيقية، ظلت تعيشها دارفور في السابق وفي الوقت الراهن . الأمر الذي استلزم ضرورة الوصول الى حلول جذرية تعيد الاقليم الى سيرته الأولى . ولكن يبدو أن وراء هذا التعقيد أجندات خارجية وداخلية ومحلية، يمسك

بخيوطها بعض الطامعين في الوصول الى السلطة والثروة، على جماجم وأشلاء المساكين والغلبة، من المزارعين والرعاة والمواطنين العزل. ومن أبرز العوامل التي أسهمت في تعقيد الأزمة الدار فورية، هي محاولة بعض المنظمات الأجنبية بذور بذور الكراهية، والعنصرية والمناطقية، تحت مظلة مفهوم الانتماء العرقي البغيض، بتصويرها للصراع في دارفور على أنه صراع بين مجموعات عرقية يحاول كل منها اقضاء الآخر، بطريقة مدروسة ومخطط لها مسبقاً. بل وقد ازداد الأمر تعقيداً عندما برز الى السطح الصراع بين المجموعات العرقية المكونة لمجتمع دارفور، على أساس أنه صراع عرقي وعنصري بين المجموعات العربية والمجموعات الزنجية (زرقة وعرب). يضاف الى كل ذلك المطامع السياسية والذاتية، التي انتشرت بين المكونات الدار فورية، من أجل الوصول الى كراسي الحكم وتحقيق الثراء، بحيث أصبحت دارفور هي مسرحاً لأحداث وميدان الصراع، أو حصان طروادة، يمتطيه كل طالب جاه أو سلطة أو منصب أو حقيبة وزارية أو معتمدة.. الخ. وانطلاقاً من هذا الواقع فقد تنادت الحركات المسلحة وبدأت تعمل تحت هذه المظلة، حتى أصبحت ثلاثين حركة مسلحة، والدليل على ذلك وجود أكثر من 150 منظمة أجنبية، تنفق أكثر من 500 مليون دولار في العام. بالإضافة الى قوات اليوناميد التي تحتاج الى 150 مليون دولار شهرياً. هذا فضلاً عن أنها تقوم بتوظيف أكثر من 50 ألف شخص منهم 8000 أجنبي، مع مراعاة أن كل هذه الأموال تصرف على النفقات الادارية، وتوفير بيئة عمل مناسبة، لا يستفيد منها النازحين أو اللاجئين، بل وأن معظم هذه المنظمات تعمل لحساب أجنداث خارجية مرتبطة بالدول الغربية، أو لحساب شركات أجنبية تتحرك لخدمة مصالح أفراد. وعليه فإن الواقع في دارفور لا يسر، ومن غير المتوقع أن ينصلح الحال، وتعود دارفور الى سيرتها الأولى، عندما كانت تضم مجتمعاً متآلفاً ومتجانساً، وبها متسع للجميع، وبمرور الزمن تبدل الحال، وكثرت الأطماع، وضاعت القيم، وتغيرت النفوس، بظهور الأجنداث الخارجية، والمصالح الشخصية الضيقة، وضعفت الإدارات الأهلية، بل وفشلت في ضبط سلوك أفرادها، لغياب الحكمة التي ظلت تضبط حركة مجتمع دارفور بأسره في الماضي. فقد أشارت بعض الدراسات الى أن دارفور قد شهدت خلال الفترة الممتدة من العام 1932-1997م، انعقاد حوالي 40 مؤتمراً للصالح، لا يتسع المجال لذكرها أو الخوض في تفاصيلها. إلا أن من أهمها هو مؤتمر أم قوز بين الكبابيش والكواهلة والميدوب والزيادية 1932م، ومؤتمر المالحه بين الميدوب والزيادية 1967م، ومؤتمر أم كدادة بين الكبابيش والبرتي والزيادية 1984م، ومؤتمر الضعين بين الرزيقات والمعاليا

1991م، ومؤتمر الجنيّة بين الزغاوة والقمر 1990م، ومؤتمر الضعين بين الرزيقات والزغاوة 1997م، ومؤتمر الجنيّة بين المساليت والعرب 1997م. (21) وبالرغم من عقد كل هذه المؤتمرات إلا أن النزاع المسلح بين القبائل مازال حاضراً في الذاكرة السودانية، ومحتدماً وممارساً وبعلم الدولة .ولكنه لم يتوقف بالرغم من المبادرات التي استهدفت وضع حد نهائي للاقتتال الدائر بين القبائل في دارفور . وعلى ضوء هذا الواقع فإن وزير الدفاع الفريق أول ركن عبد الرحيم محمد حسين، قد أكد أمام البرلمان بأن الصراعات القبلية قد أصبحت أبعد أثراً وأعظم خطراً من الحركات المسلحة، التي تقاتل الحكومة في أنحاء متفرقة من البلاد. ونتيجة للإهمال وعدم احتواء تلك النزاعات في حينها، تطورت الصراعات وأصبحت أكثر دموية، بسبب تساهل الدولة، بل ومشاركتها في انتشار السلاح بين المدنيين، عندما نشطت الحكومة في تقنين حمل السلاح بين مواطني دارفور، بالرغم من فشل الكثير من التجارب الماضية في عملية جمع السلاح ونزعه من أيدي المواطنين، حتى لا يسهم في ارتكاب المزيد من الجرائم وسط الآمنين . والجدير بالذكر أن أنعدام الوفاء بدفع المبالغ المقررة للديات يعد من الأسباب المباشرة لتجدد النزاعات بالتزامن مع مساعي جمع السلاح، وقيام مؤتمرات الصلح، وعدم اقدم الدولة على تطبيق استراتيجية التدخل السريع من قبل القوات النظامية، للفصل بين الأطراف المتنازعة، خاصة وأن هذه الخطة قد أثبتت نجاحاً ظاهراً على أرض الواقع بالرغم من كلفتها المالية الكبيرة. واستناداً الى هذا الواقع الدار فوري المأزوم، فإن السلطة الاقليمية لدارفور وقتها قد وجهت انتقادات حادة لمنهجية مؤتمرات الصلح بين القبائل، والتي من خلالها ظلت الدولة تشرك القبائل في دفع الديات، باعتبارها أحد محفزات الصراع القبلي لانحرافها عن مقاصد الدية كعقوبة . ودعتا لبالاسراع بمعالجة مشكلة الحواكير والديار، والحدود الادارية بين القبائل، والتي تحسم أمرها تماماً منذ عهد السلطان موسى بن السلطان سليمان سولونج 1682-1722م، الذي جعل الأرض حكرًا للدولة والسلطان . وللسلطان كامل الحق في أن يهبها لمن يشاء وينزعها ممن يشاء . كما أدانت المفوضية، انتشار السلاح بين الناس، بل ونادت بضرورة بسط هيبة الدولة وسيادة القانون، ومحاسبة كل الذين تسببوا في اشعال فتيل الصراعات القبلية في دارفور، بجانب تفعيل دور الدولة في جمع السلاح من القبائل عبر آلية فعالة ونشطة، يشترك فيها زعماء العشائر وشيوخ القبائل، والملوك والنظار والعمد والشراتي، مع مراعاة طبيعة دارفور الجغرافية والتركيبية السكانية، المكونة للبناء العشائري فيها .

أسباب النزاع في دارفور :

لا توجد مشكلة واجهت الدولة السودانية منذ الاستقلال مثل مشكلة دارفور . وذلك لأن الحروب الدائرة في دارفور الآن وفي السابق، لها جذور قبلية واجتماعية، وأخرى اقتصادية وسياسية، خاصة وأن الصراع في دارفور صراع قديم ومتجدد، مما يستلزم اجراء قراءة علمية جريئة لواقع الصراع في دارفور، لسبرغور طبيعة هذا الصراع ودوافعه ومنطلقاته

- ومراميه ومالآته وانعكاساته، بهدف الوصول الى بعض الحلول أو مقترحات لحلول منشأها التعجيل بتحقيق الأمن والاستقرار، وتوطين السلام الاجتماعي في ربوع دارفور المنكوبة . إلا أن أسباب الصراع قد تعددت وتداخلت ، والتي يمكن اجمالها في الآتي :-
1. هناك من الباحثين والدارسين من صورها على أنها نزاعات وصراعات قبلية بسبب شح الموارد وتدهور البيئة الايكولوجية .
 2. وهناك من وصفها بأنها صراعات بين القبائل المتداخلة حول الأراضي والحواكير .
 3. ومنهم من أرجعها لأسباب اجتماعية مختلفة منها الثقافي والعرقى والنهب المسلح.
 4. بل وأن بعضهم قد أرجع هذه النزاعات والصراعات الى تدهور الأوضاع الأمنية في دول الجوار، وبالتحديد تداعيات الحرب الليبية التشادية، والحرب التشادية التشادية، بالإضافة إلى الصراع الدائر في دولة أفريقيا الوسطى .
 5. في حين ذكر آخرون بأن أحد أسبابها هو الكراهية التي ظلت تروج لها بعض العناصر والكيانات، بهدف اثارة روح الكراهية من خلال الدعوة إلى العنصرية والمناطقية والجهوية، ومحاولة اقضاء الآخرين، وابعادهم عن مناطق نفوذهم بفرض واقع ديموغرافي جديد، وذلك بإقامة أمارات جديدة داخل بعض الادارات الأهلية التي لم تتقبل هذا الاجراء الأحادي، الذي لا تبرره الأعراف المجتمعية التي كانت سائدة في دارفور منذ أمد بعيد .
 6. ومنهم من أرجعها الى اضمحلال وضعف الادارة الأهلية المتمثل في عدم قدرتها على احتواء النزاعات في مهدها .
 7. يضاف الى كل تلك الأسباب الطموح السياسي، وأطماع السلطة المتمثلة في رغبة بعض الشباب، في الحصول على الثروة والسلطة، لأنهم قد ظلوا يعيشون في حالة من عدم الاستقرار النفسي، من جراء تفشى العطالة والبطالة، وانعدام فرص العمل، وضعف الامكانات المادية .
 8. غياب الوعي اللازم بأخطار ومهددات ومآلات تلك الصراعات والنزاعات، على المستوى المحلى والإقليمي، وعلى الواقع الدار فوري الناجم من حالة عدم الاستقرار السياسي، الذي توقفت معه عجلة التنمية، في كل ربوع اقليم دارفور بولاياته الخمس، بالإضافة الى انعدام الوازع الديني، وزيادة معدلات الأمية والجهل، نتيجة لزيادة أعداد الفاقد التربوي .ممن تركوا مقاعد الدراسة لأسباب اجتماعية واقتصادية ، بسبب الحروب أو النزوح من أماكن النزاعات الى المدن، فأصبحوا يعانون من البطالة والعطالة المقنعة التي حرمتهم من الحصول علي فرص عمل توفر لهم العيش الكريم لهم ولأسرهم .
 9. انتشار الفساد بمؤسسات الدولة، وسوء الادارة، وتفشى المحسوبية، واستغلال النفوذ، واضطهاد الأقليات وعدم تمثيلهم سياسياً في عملية اقتسام السلطة والثروة، الأمر الذي فجر مشكلة الصراع بين المركز والهامش، التي ظلت تعمل تحت مظلتها حركات التمرد والحركات المسلحة الدار فورية الأخرى .

لماذا فشلت مؤتمرات الصلح القبلي التي انعقدت في دارفور؟

للإجابة على هذا السؤال لابد من معرفة الأسباب التي قادت الى هذا الفشل . ومن تلك الأسباب على سبيل المثال لا الحصر . أن النزاعات القبلية هي المسؤولة عن الحروب القائمة بين القبائل في دارفور والتي كان وراءها تجار السلاح، وسמסرة الحروب، الذين يخططون لاستمراريتها وديمومتها، حتى تصبح دارفور سوقاً رائجة لأسلحتهم بأنواعها المختلفة . مضافاً الى كل ذلك دور الحركات المسلحة في اذكاء نيران العداء بين القبائل، للاستفادة من هذا الواقع المتفلسف، في عقد بعض الصفقات لبيع الأسلحة الى الأطراف المتحاربة . خاصة وأنهم -أي المتمردين- من أكبر الممولين لحروب القبائل في دارفور . والتي ظلت تنشط من وقت لآخر، بسبب الحدود الادارية وما يرتبط بها من مصالح، ذات صلة بموارد المياه، أو الحدود بين المزارع وجناين الهشاب، والوديان ذات الخصوبة العالية، والتي تصلح لإقامة مشاريع زراعية ناجحة . والأمثلة كثيرة لتلك الحروب التي ظل يعيشها انسان دارفور بالرغم من قيام الحكومة بإرسال الوفود والوسطاء والمسهلين، لاحتواء آثار الحرب، ووقف القتال والاعداد لعقد مؤتمرات الصلح، إلا أن تلك الوفود قد درجت على العودة وببيدها ضمانات من الأطراف المتنازعة أو القبائل المتحاربة، تؤكد جنوحها نحو السلم، واستعدادها للجلوس الى الصلح، بل وقبولها بتحديد موعد انعقاد المؤتمر . إلا أنه لا تمضي أيام قلائل حتى تندلع الحرب مرة أخرى وبشراسة . الأمر الذي يتسبب في فشل انعقاد المؤتمر في مواعيده . بحيث يجعلنا نطرح السؤال المحوري وهو لماذا فشلت مؤتمرات الصلح التي تم عقدها في دارفور وبإشراف الدولة المباشر؟ وبموافقة الأطراف المتنازعة؟

أسباب الفشل المستمر لتلك المؤتمرات:

1. ضعف جهاز الادارة الأهلية، التي لم تعد تؤدي دورها بنفس القوة والفعالية، كما كانت في السابق، عندما كانت لزعماء القبائل سطوتهم ونفوذهم، الذي يستمدونه من احترام الأفراد والمشايخ والعمد لشخصية الناظر، أو السلطان أو الملك، باعتبارهم رموز القبيلة وأحد حكمائها القادرين على ضبط سلوك أفراد القبيلة، من خلال تطبيق القوانين العرفية السائدة في المجتمع، ومسنودة بالأعراف والتقاليد المستمدة من فلسفة المجتمع ، ونظرتة في كيفية تجاوز الكثير من المشاكل التي تحدث بين القبائل والأفراد، والتي شكلت مخزوناً معرفياً وراثياً اجتماعياً ، أسهم الي حد كبير في حلحلة الكثير من المشاكل، التي ظلت تحدث بين الأفراد وقبائل الجوار.
2. إن الذين يوكل اليهم أمر التحضير والترتيب لانعقاد مؤتمرات الصلح، لديهم مصالحهم الخاصة في اطالة أمد الاجراءات، الأمر الذي يؤدي بدوره الى الفشل، حتى يستفيدوا من

3. قوة تأثير سيطرة الحروب وتجار السلاح، الذين من مصلحتهم استمرار الحرب مستمرة، وذلك بتأجيج نيران الصراع، من خلال اثاره الفتنة تحت مظلة الجهوية أو القبلية أو المناطقية .
 4. استعانة حكومة المركز بممثلين من أبناء القبائل المتناحرة أو المتحاربة، ممن لديهم وظائف دستورية مرموقة في الدولة، من السياسيين الذين هم أبعد ما يكونون عنهم ومشاكل قبائلهم، وليس لهم تأثير اجتماعي يذكر وسط قبائلهم، بل وأن أغلبهم يفتقر إلى صفة الحياد في أحيان كثيرة .
 5. الأجندة السياسية المطروحة من بعض السياسيين المتنفذين، من الذين يسعون إلى تمزيق النسيج الاجتماعي، وتقسيم الوطن إلى دويلات ومراكز قوى، من خلال تبني أجندات داخلية وخارجية محددة ومخطط لها سلفاً . الأمر الذي يؤدي إلى تجزئة الوطن وتقسيمه وتمزيق أوصاله، تحت مظلة القبيلة أو الجهة، واثارة النعرة العنصرية بين مكونات المجتمع الدار فوري .
- ومن أهم أسباب انهيار وفشل مؤتمرات الصلح، عدم التزام الحكومة بما يليها من مهام ومسؤوليات، مثل خلق الآلية لدفع الديات، والتي تحتاج لمتابعة لصيقة من قبل رجال الادارة الأهلية، لمعرفةهم بعادات وتقاليدهم وأعراف تلك القبائل المتصارعة . وتنفيذ مقررات وتوصيات المؤتمر على أرض الواقع، وترسيم الحدود الادارية الفاصلة بين القبائل، وانشاء الدوائكى والحفائر، وفتح المسارات، لأن النزاعات والصراعات بين القبائل، قد ظلت تندلع بسبب مصادر المياه والأراضي الزراعية والمراعي . بالإضافة إلى بطء السلطات الحكومية في المتابعة، وتنفيذ مقررات وتوصيات المؤتمرات القبلية، وعدم قدرتها على تقوية الادارة الأهلية وتطوير أجهزتها، وذلك بإعطائها المزيد من السلطات، والصلاحيات القضائية والادارية والمالية، ورفدها ببعض المعينات، مثل وسائل الحركة، ووسائل الاتصال، وتقوية حرس الادارة الأهلية وتسليحه، وتدريب أفرادها، تحت اشراف الدولة، حتى يمكن لها مساءلتهم ومحاسبتهم، بل ونزع السلاح منهم في أي وقت شاءت . وفي اعتقادي أن هناك ثمة أسباب جوهرية وراء فشل مؤتمرات الصلح القبلي المنعقدة في دارفور في الآونة الأخيرة، وبمشاركة من مؤسسة الأجوايد (الجودية) وممثلي الحكومة المركزية ، والتي يمكنها جالها في الآتي :
1. عدم الاعداد الجيد لهذه المؤتمرات في معظم الأحيان، بالإضافة الى التسرع والتعجل في قيامها، بحيث أصبحت أكثر صورية وشكلية منها مؤتمرات صلح قبلي حقيقية، يتوقع لها أن تصل إلى حلول جذرية ونهائية لقضية الصراع الدار فوري الدار فوري، التي ظلت تطل برأسها من حين إلى آخر، بين الكيانات القبلية المتصارعة .

2. ضعف الآليات المنوط بها تنفيذ قرارات وتوصيات مؤتمرالصلح المعنى.
3. عدم الوفاء بالالتزامات المالية التي تظهر نتيجة لمقررات الصلح النهائي.
4. ضعف آليات بناء الثقة بين الأطراف المتنازعة، اذ سرعان ما تنسى الأطراف الموقعة على وثيقة الصلح كل ما دار في المؤتمر، وتعود إلى سيرتها الأولى قبل أن يجف الحبرالذي كتبت به وثيقة الصلح .
5. الحوادث الفردية ذات الصلة بالأطراف المتنازعة، والتي تعمل على اعادة الأطراف للدخول في صراع جديد بأسباب قديمة . فقد ظل يحدث مثل هذا السلوك بالرغم من وجود مؤتمرات صلح ناجحة، تمكنت من الوصول إلى حلول نهائية خاطبت جذور الأزمة الدافورية، وخلقت أرضية صالحة لممارسة التعايش السلمي والقبول بالآخر، ولفترات زمنية طويلة الأمد، ومنها مؤتمر المالحة المنعقد في العام 1967م بين الزيدانية والميدوب .(22)

الخاتمة:

لقد كشفت هذه الدراسة عن الكثير من النتائج ، ويتمثل أبرزها في أن الجودة والقلد هي في الواقع عبارة عن بعض آليات العرف المجتمعي الفاعلة والمؤثرة ، التي ساهمت في فض الكثير من النزاعات واحتواء بعض الصراعات التي ظلت تنشب بين الأفراد والقبائل ، بهدف تحقيق التعايش السلمي ، ورتق النسيج الاجتماعي ، والقبول بالآخر من خلال ايجاد الحلول المرضية والمقبولة عرفياً . لأنها مستمدة من المخزون المعرفي والتراث الانساني الموروث في مجتمع دارفور وشرق السودان ، وأجزاء أخرى من السودان . وأن مؤسسة الأجوايد في دارفور والقلد في شرق السودان ، هي من المؤسسات الأهلية المتعارف عليها ، وهي كذلك المنوط بها التصدي لأي خلاف أو نزاع أهلي قبل أن يستفحل ويستعصي علي الحل . لأن أولئك الأجوايد هم من أكابر القوم سنأ ، وأكثرهم خبرة ودراية في مجال تقديم النصح والمشورة ، وابداء الرأي السديد المستند الي الخبرات السابقة للأسلاف والآباء والأجداد ، في مخاطبة المشاكل والنزاعات التي ظلت تحدث بين الكيانات الاجتماعية في دارفور وشرق السودان من حين لآخر . إن الأجوايد أو الوسطاء في الغالب يتم اختيارهم بعناية فائقة ودراية مسبقة ومعرفة بكفاياتهم ومهاراتهم وخبراتهم ومساهماتهم في احتواء النزاعات القبلية قبل أن تتطور الي حروب مدمرة ، ودائماً ما تتم دعوتهم من خارج الاقليم أو الولاية التي حدث فيها النزاع ، كدليل علي الحياد التام الذي ليس من شأنه التأثير علي مجري الأحداث ، واطالة أمد التفاوض المفضي الي تعقيد عمليات الصلح . ولكنهم في الغالب - وبحسب العرف القبلي المسنود بالأعراف والتقاليد المحلية السائدة - ما يتوصلون الي حلول دائمة ومقبولة من الأطراف

المتنازعة ، ومن شأنها توفير فرص العيش بسلام بين الأفراد والقبائل المتحاربة ، دون أن يتعدي طرف علي آخر بعد اجراء الصلح وتوقيعة ، وتحديد الآليات لتنفيذ قراراته وتوصياته ، التي غالباً ما يحدد لها سقفاً زمنياً لا تتعدها .

النتائج:

من النتائج التي خرجت بها الدراسة :-

- أن مؤسسات الجودية والقلد قد أثبتت جدواها في حلحلة الكثير من القضايا والمشاكل ، ذات الصلة بالقتل والأذى الجسيم والمشاحنات بين الكيانات الاجتماعية والأفراد ، سواء كانت في الشرق أو الغرب ، لأن العادات والتقاليد باعتبارها شعور واحساس كامن في ضمير أفراد المجتمع ، يمنع الفرد من الخروج علي مقررات الصلح الذي تحقق بواسطة مؤسسة الأجويد . الأمر الذي شجع الدولة علي الاستعانة بهذه المؤسسة ودعم جهودها وأنشطتها ، حتي تصل الي غاياتها المنشودة وهي احتواء الصراعات والنزاعات في مهدها .

التوصيات :

وقد خلص البحث الي بعض التوصيات التي يجب علي الدولة مراعاتها ودراستها دراسة مستفيضة وانزالها علي أرض الواقع ، علها تسهم في تقليل الصراعات والنزاعات ، التي ظلت تحدث بين القبائل والأفراد في دارفور وشرق السودان . والتي يمكن اجمالها في الآتي :-

1. أن تتوفر الدولة علي رؤية استراتيجية مدروسة ومتفق حولها ، لإدارة ومعالجة ما ينتج عن تلك الصراعات والنزاعات من آثار سلبية ، منعاً لتعريض سيادة الدولة للخطر بواسطة بعض المنظمات الدولية ذات الأجندة الخفية وما أكثرها .
2. علي الدولة السودانية وحكومات الولايات الحيلولة دون ظهور مثل هذه النزاعات والصراعات ذات الطابع الاثني والعرقى ، لأنها سوف تسهم في الاضرار ببرامج التنمية الاجتماعية ، وتكون سبباً في حدوث الانفراط الأمني بمناطق النزاع ، الأمر الذي ينعكس سلباً علي الأنشطة الحياتية التي يمارسها المواطن في تلك الأماكن ، والمتمثلة في الرعي والزراعة والتجارة .
3. على الدولة أن تعي دورها في معرفة العناصر التي يتشكل منها الصراع أو النزاع العرقي والاثني ، والذي غالباً مايكون مرتبطاً بتوزيع الموارد والثروة والسلطة ، ومصادر الطاقة والمياه ومناجم الذهب ، فيحدث تبعاً لذلك الصراع حول ملكية الأرض ، الأمر الذي يبرز الصراع وكأنه صراع بين المركز والهامش ، لغياب التنمية المتوازنة واهمال تقديم الخدمات التعليمية والصحية والبيطرية في حينها .

4. إن غياب التنمية في الاقاليم والولايات البعيدة عن المركز قد أسهم في بروز وظهور حركات التمرد في دارفور في العام 2003م . مثل حركة تحرير السودان بقيادة عبد الواحد محمد نور ، وحركة العدل والمساواة بقيادة خليل ابراهيم ، وحركة مالك عقار في النيل الأزرق . وقد كانت مطالبهم منحصرة في أن الخرطوم قد ظلت تستغل ثروات مناطقهم الطبيعية دون أن تهتم بتطويرها . الأمر الذي أسهم في تدويل القضية ، التي وجدت صدي ودعماً من بعض القوي الغربية ، مثل أمريكا وفرنسا وبريطانيا واستراليا والنرويج ، والتي كانت تتابع تطورات الأحداث في السودان ، لتجد المدخل المناسب لخدمة مصالحها في المنطقة .
5. وثمة عامل آخر أسهم في بروز ظاهرة النزاعات والصراعات ذات الطابع العرقي والاثني هو الموقع الجيواستراتيجي الذي يتمتع به السودان ، فهو بمثابة القلب النابض في أفريقيا ، وهو كذلك الجسر الرابط بين غرب ووسط وشرق أفريقيا ، ومنطقة القرن الافريقي ، ومن ثم فإن السيطرة عليه أو تقسيمه أو تفكيكه من قبل الدول الغربية ، يمثل هدف استراتيجي لا بد من تحقيقه . ولذلك فإن الغرب وراء تآزيم الأوضاع في السودان عن طريق خلق المشاكل الأمنية بين السودان ودول الجوار الأفريقي ، وخاصة مع الجارة تشاد ، لأن الحدود المشتركة بين السودان وتشاد تسكنها قبائل متداخلة ، بعضها سودانية داخل الأراضي التشادية ، وبعضها تشادية داخل الأراضي السودانية ، الأمر الذي يجعلها عرضة للإستقطاب السياسي بهدف الاضرار بمصالح السودان ومقدراته .
6. تطوير جهاز الإدارة الأهلية ومنحه المزيد من السلطات القضائية والإدارية والمالية ، وذلك لتصبح لديه القدرة علي ضبط سلوك الأفراد من الخاضعين لنفوذه المباشر ، ومن ثم تعزيز وتقوية العلاقات بين الإدارات الأهلية التي تربط بينها مصالح مشتركة ، وحدود ادارية فاصلة بين كل إدارة وأخري ، وتشجيع روح التعايش السلمي والقبول بالآخر في وطن يسع الجميع .
7. وعلى الدولة في أعلي مستوياتها أن تعلم بأن من أسباب حدوث النزاعات والصراعات في دارفور وشرق السودان ، أن نظام الرعي للقبائل الحدودية يواجه بعض المشكلات ، المتمثلة في سوء العلاقات بين المزارعين والرعاة ، وهذه المشكلة قد زادت من حجمها وخطورتها الظروف الطبيعية كالجفاف والتصحر ، الذي ضرب بعض الأماكن بالاضافة إلي انتقال الرعاة إلي أماكن أخرى كانت في السابق داخله في دائرة نفوذ وسيادة قبائل أخرى ، فيحدث الاحتكاك بين المزارعين والرعاة حول المسارات والمراحييل ، الأمر الذي يؤدي إلي سفك الدماء أحياناً ، خاصة وأن البدو الرحل من أكثر المجموعات القبلية ضعفاً في التعليم والصحة ، اذ لم يستفيدوا من الخدمات الاجتماعية المقدمة من الدولة وذلك لبعدهم عن مؤسسات التنمية الاجتماعية ، واهمال الدولة لهم في تقديم

الخدمات الأساسية ، كتوفير مصادر المياه كالحفائر والرعاية الصحية والبيطرية لهم ولمواشيهم ، في الأماكن التي يرتادونها في أوقات الخريف (الشوقارة) ، وأوقات (الدمر) حول موارد المياه ، وبالقرب من الأسواق للحصول علي احتياجاتهم الأساسية من سلع وعروض تجارية ومستلزمات أخرى ضرورية .

المصادر والمراجع:

- (1) د. يوسف خميس أبو رفاص، دور الجودية في حل النزاعات في السودان، (نموذج دارفور)، ورقة قدمت في ندوة الممارسة الديمقراطية الشعبية في التراث لأفريقي، مركز الدراسات والبحوث، ليبيا، (د.ت) ، ص 3.
- (2) أحمد إبراهيم الشريف ، مكة والمدينة في الجاهلية وعهد الرسول ، مطبعة عمران ، القاهرة ، 1965م، ص 31 .
- (3) د. عاطف محمد غيث ، قاموس علم الاجتماع ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، 1990م ، 390 .
- (4) ابن خلدون، تاريخ ابن خلدون، ج2، ط3، دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت لبنان، 1996م، ص 306، 307.
- (5) عبد الله الخريجي ، علم الاجتماع المعاصر، القاهرة ، 1977م ، ص 437 .
- (6) نفس المرجع ونفس الصفحة .
- (7) عبد الرحمن عمر الماحي ، تشاد من الاستعمار الى الاستقلال 1894-1960م ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، 1982م ، ص 84 .
- (8) N.R.O.2Darfur-3KutumB, Local Administration 11/2/6 subject; Disputes between Zayadia and Kababish, p, 114. And Northern Darfur council Meeting, 1945, pp., 8-12
- (9) Ibid, pp, 74-75
- (10) N.R.O. Civesc, 57/17/38, Province Monthly Diaries, Native Affairs (a) Eastern Darfur Boundaries Between Arais and Abiad, 1945, pp, 2-5.
- (11) N.R.O. 2Darfur -3Kutum B, 11/2/6, subject; (11)(11) Northern Darfur District, council Meeting held at Kutum .from June 11th to 25th 1-8
- (12) يوسف خميس أبو رفاص، مرجع سابق، ص 6.
- (13) <http://www.facebook.com/bejagroup/posts,September, 2012>.
- (14) فريدة البنداري ، « جماعة البجا في شرق السودان، مركز دراسات ثقافة البجا ، جامعة البحر الأحمر ، (د.ت) .

(15)(15) هاجر سليمان، تقرير بعنوان (حكاية عرف أصبح قانوناً في شرق السودان)، بتاريخ 6/11/2014 في www.sudaress.com

(16) صحيفة الراكوبة، « سلاح البجة يعود الي غمده » في www.alrakoba.net بتاريخ الخميس 28/6/2018م.

(17) عبد الباقي صلاح الدين عبد الباقي، « ماذا تعرف عن الشوتال » في www.mogranzone.com بتاريخ الخميس 28 يونيو 2018 م.

(18)(18) العادات والتقاليد في [https:// gebent.co.uk/ railton](https://gebent.co.uk/railton) Ibid,csch.rsu.edu (19)

(20)(20) فريدة البنداري، « جماعة البجا في شرق السودان » مركز دراسات ثقافة البجا، جامعة البحر الأحمر، (د.ت).

(21) N.R.O.civsec;56/4/16 Province Monthly Diaries, subject: Zayadia sheikh Ali Garout, April, 1937, p, 127. And N.R.O: 57/15/58, Darfur Northern District subject: Zayadia and Meidob and Kababish relations, 1941, p, 2.And also see N.R.O.57/17/164 subject: Native affairs, Meidob and Kababish relations, The Iron Curtains Agreement, 1943, pp., 2.3.

(22) N.R.O. 2Darfur-3Kutum A, 41/2/6 op.cit, subject, Disputes between Zayadia and Meidob, Separate File, 1967, pp., 2-17.